الأمم المتحدة E/ICEF/2021/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 April 2021
Arabic
Original: English

للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2021

1-4 حزيران/يونيه 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

موجز

وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي 4/2001، يوجز هذا التقرير استجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لما ورد في تقارير وحدة التفتيش المشتركة من توصيات صادرة بدءاً من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ومن بين ثمانية تقارير نُشرت علناً في خلال هذه الفترة، احتوت سبعة منها على توصياتٍ ذات صلة مباشرة باليونيسف. ومن إجمالي 55 توصية صدرت في تلك التقارير، تُوجَّه 44 توصية منها إلى اليونيسف: 30 إلى إدارة اليونيسف و14 إلى المجلس التنفيذي باعتباره الهيئة التشريعية لليونيسف. ويُورد هذا التقرير ردود إدارة اليونيسف على التوصيات ذات الصلة ويتضمن معلومات مستكملة في ما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة قبل عام 2020. وتُعرب المنظمة عن تقديرها البالغ للآراء القيِّمة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والملاحظات والتوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علماً بهذا التقرير، بما في ذلك ردود الإدارة على التوصيات الأربع عشرة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة لينظر فيها المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2021/9.

ملاحظة: قامت اليونيسف بإعداد هذه الوثيقة بكاملها.

280421 21-05748 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - استعراض عام

1. تُصدر وحدة التفتيش المشتركة سنوياً تقاريرَ ومذكرات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة التي قبلت بنظامها الأساسي. ويتضمّن كل تقرير أو مذكرة مجموعةً من التوصيات، لينظر فيها إما الرؤساء التنفيذيون للمنظمات أو هيئاتها التشريعية/مجالس إدارتها. ويتضمّن تقرير اليونيسف المُقدَّم إلى مجلسها التنفيذي استعراضاً عاماً موجزاً لاستجابة المنظمة للتقارير ذات الصلة التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر 2020[1]، وتعليقات على توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي وُجهت إلى اليونيسف (انظر المرفق الأول). ويُمكن الاطلاع على تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها بنصوصها الكاملة، وأي مرفقات وتعليقات إضافية - على سبيل المثال، التقارير والمذكرات الصادرة من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة (www.unjiu.org) أو من العناوين الموصولة إلكترونياً لكل تقرير، الواردة في القسم ثانياً من هذه الوثيقة.

2. عقب عرض تقرير عام 2019 (E/ICEF/2020/9) على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2020، عملت اليونيسف مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن مختلف الاستعراضات. وواصلت إدارة اليونيسف إعطاء الأولوية لتنفيذ التوصيات ومتابعتها وتقديم معلومات مستكملة عن حالة التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، وفي خطتها الاستراتيجية للفترة 2018-2021 طبقاً للمؤشر هـ1-أ-3، ترصد اليونيسف تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وترفع التقارير المتعلقة بها. وتساهم اليونيسف أيضاً بوصفها عضواً في مجلس الرؤساء التنفيذيين في الاستجابات الموحدة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة.

3. وفي عام 2020، أصدرت وحدة التفتيش ثمانية تقارير. وكان أحدها تقرير صادر عن منظمة واحدة، "استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، في حين كان سبعة منها استعراضات على نطاق المنظومة. وقد ضمّت التقارير السبعة التي تتناول المنظومة بأسرها 55 توصية في المجمل، من بينها 44 توصية، أي (80 في المائة) ذات صلة باليونيسف. ومن بين 44 توصية، وُجِّهت 14 توصية إلى المجلس التنفيذي لليونيسف و30 توصية إلى الرئيس التنفيذي لليونيسف. ويعرض المرفق الأول حالة قبول الـ 44 توصية وتنفيذها، ويُمكن تلخيصها كما يلي، حتى كانون الثاني/يناير 2021:

(أ) قبلت اليونيسف 34 توصية، منها 14 توصية نُفِّذت بالفعل، و20 توصية قيد التنفيذ؛

(ب) لا تزال هناك توصية واحدة قيد النظر من أجل قبولها؛

(ج) لم تُقبَل خمس توصيات؛

(د) هناك أربع توصيات ذات صلة باليونيسف، إلا أنَّ تنفيذها يقع خارج ولاية اليونيسف وحدها.

4. يُفصِّل المرفق الثاني حالة التوصيات التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة قبل عام 2020، والتي كانت قيد التنفيذ اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2021. وتلخيصاً:

[1] أصدرت وحدة التفتيش المشتركة ثمانية تقارير في خلال هذه الفترة، سبعة منها كانت ذات صلة باليونيسف. وسوف تُعلِّق اليونيسف في أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2021 على التقارير الصادرة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، التي كانت جزءاً من برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019.

(أ) بلغ مجمل عدد التوصيات 49 توصية، منها 27 توصية قُبلت وقيد التنفيذ، و21 توصية نُفِّذت، ولا يزال هناك 1 توصية قيد النظر؛

(ب) ومن بين التوصيات الـ 27 المفتوحة التي قُبلت وهي قيد التنفيذ، صدرت 6 توصيات بين عامي 2014 و2017، و8 توصيات في عام 2018، و13 توصية في عام 2019.

ثانياً- أبرز النقاط التي تضمّنتها تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2020

5. يرد أدناه موجز للتقارير السبعة التي تضمنت توصيات ذات صلة باليونيسف. ولمزيدٍ من التعليقات بشأن التوصيات ذات الصلة، انظُر المرفق الأول.

أ. استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/8[2])

6. يقدم هذا التقرير رؤى حاسمة بشأن التنقل بين الوكالات ويسلط الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً وتوحيداً في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتركز النتائج على ضرورة تحسين إدماج التنقل بين الوكالات في استراتيجيات استقدام المواهب والتنقل لدى المنظمات وكسر الحواجز الداخلية وازدواجية العمليات المتصلة بتعيين الموظفين. ويُقدم التقرير قائمة بالتوصيات التي يمكن لليونيسف أن تنظر فيها وتستفيد منها عند صياغة استراتيجية وخطط عمل ملموسة.

7. أقرّ التقرير بأنه ينبغي لليونيسف أن تستخلص الدروس المستفادة من المبادرات السابقة وأن تعيد النظر في سياسات التنقل الداخلي من أجل دعم جهود تنقل الموظفين على نطاق المنظومة. وأُثني على المنظمة لما قدمته من مقترحات تدعم العمل المزدوج/توظيف الأزواج من أجل تيسير التنقل بين الوكالات. وتلتزم اليونيسف بإعمال النتائج والتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة هذا بوصفها فرصة لتعزيز استراتيجيتها المتعلقة بالتنقل واستقدام المواهب من أجل إتاحة الفرص للموظفين من خلال توحيد عملية التوظيف والممارسات والمعايير في جميع وكالات الأمم المتحدة (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متوفّرة في A/75/85/Add.1).

ب. استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدِّمي الخدمات التجاريين (JIU/REP/2019/9)

8. يعيد هذا التقرير النظر في موضوع الاستعانة بمصادر خارجية. ويقيّم التقرير بصورة شاملة الحالة الراهنة لآلية الاستعانة بمصادر خارجية في منظومة الأمم المتحدة. ويتناول التقرير جميع جوانب عملية الاستعانة بمصادر خارجية، بدءاً من قرار الاستعانة بمصادر خارجية في إدارة العقود والإبلاغ عنها والإشراف عليها.

[2] تتوافق أرقام التعريف الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة وليس سنة الإصدار.

9. تتطلب توصيات التقرير إجراءات للتنفيذ من جانب فرادى المنظمات وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات. وتُرحِّب اليونيسف بهذه التوصيات ونَفذَّت معظمها بالفعل. واستجابة للتوصية الأولى، ومن عدة نواح محورية، بُغْيَة وضع تعريف للاستعانة بمصادر خارجية – تتعاون اليونيسف مع مجموعة فرعية من عدد من وكالات الأمم المتحدة لوضع تعريف يمكن عرضه على شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وإقراره من قبلها (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متوفّرة في A/75/551/Add.1)

ج. استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق (JIU/REP/2020/1)

10. يستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، واليونيسف من بينها، في تعزيز وظيفة التحقيق بما يتماشى مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة السابقة الصادرة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2011. ويُشير التقرير إلى تحسن ملحوظ على نطاق المنظومة، ويُقر بالأهمية المستمرة لوظيفة التحقيق بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إطار المساءلة في سياق بيئة سريعة التغير.

11. وتتيح التوصيات الواردة في التقرير، الموجهة أساساً إلى الهيئات التشريعية، الفرصة لليونيسف للنظر ملياً في المجالات التي تشمل تعزيز استقلالية وظيفة التحقيق وقدراتها وتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة في مجال التحقيقات (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متوفّرة في A/75/719/Add.1).

د. السياسات والمنصات الداعمة للتعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب (JIU/REP/2020/2)

12. يتناول هذا التقرير الفرص والتحديات الراهنة المتمثلة في دعم تطوير قدرات التعلم وتنمية قدرات الموظفين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويُقدم عدداً من التوصيات الهامة، بما في ذلك وضع إطار للتعلم على نطاق المنظومة؛ وتحسين التعاون بين الوكالات في تطوير التعلم بُغْيَة دعم الأولويات المشتركة مثل أهداف التنمية المستدامة؛ وتحسين تتبع نتائج التدريب؛ والنهوض بدور كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وتعزيزه بوصفها مؤسسة متخصصة في إدارة المعارف والتعلم على نطاق المنظومة؛ واتباع نهج منسق وأكثر صرامة ومنهجي وواقعي إزاء استخدام منصات التعلم الإلكتروني، بما في ذلك المنصات المشتركة. وقد دُمجت فعلاً توصيات كثيرة في نهج اليونيسف إزاء تعلّم الموظفين، واستند التقرير بصفة خاصة إلى الخبرة التي تتمتع بها المنظمة مع منصة أغورا. بيْد أنّ هناك فرصةً لزيادة التعاون بين الوكالات وتبادل الخبرات والمحتوى والمنصات على نحو أكثر اتساقاً، وستقدم اليونيسف مساهمتها في ذلك في إطار متابعة هذا التقرير (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متوفّرة في A/75/713/Add.1).

هـ. أماكن العمل المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية (JIU/REP/2020/3)

13. تُرحِّب اليونيسف بهذا التقرير وتتفق مع أهدافه العالمية بشأن أوجه الكفاءة والحد من انبعاثات الكربون من خلال تنفيذ أماكن العمل المشتركة. وهيئت اليونيسف نفسها بوصفها وكالة تضطلع بدور قيادي على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتمتلك الأدوات والإجراءات المناسبة لمعالجة التوصيات الواردة في هذا التقرير. وقد

تجاوزت اليونيسف هدف الأمين العام المتمثل في وجود 50 في المائة من أماكن العمل المشتركة بحلول عام 2021 وهي تعد وكالة محايدة مناخياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

14. ولا تزيد الخطوات التي اتخذتها اليونيسف في ما يتعلق بأماكن العمل المشتركة من أهمية أماكن العمل المشتركة وأهدافها فحسب، بل تُعزِّز أيضاً الصورة العامة الجيدة والاستدامة البيئية التي تُروِّج لها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اليونيسف على نحو فاعل، بصفتها رئيسة فرقة العمل المعنية بأماكن العمل المشتركة وخدمات المرافق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في أنشطة هذه المجموعة المشتركة بين الوكالات، وقدمت المشورة التقنية وعززت إدماج توصيات وحدة التفتيش المشتركة في خطة عمل فرقة العمل لعام 2021. وفي هذا الصدد، ستستعرض فرقة العمل المسائل التي أثيرت في التوصيات، مثل منصة أماكن العمل المشتركة، والتمويل الرأسمالي، وجدوى إنشاء آليات موحدة لإدارة العقارات، واستعراض النسبة المستهدفة البالغة 50 في المائة من أماكن العمل المشتركة وتقديم الدعم للأفرقة القُطرية. وستقدم فرقة العمل المشورة التقنية لتيسير تنفيذ هذه التوصيات. وقد شرعت اليونيسف بالفعل في تنفيذ بعض التوصيات، مثل التمويل الرأسمالي والاستدامة البيئية، إلى جانب إنشاء صندوق الأصول الرأسمالية المتجددة وصندوق الخضرنة وإمكانية الوصول.

15. يُسلِّم التقرير بضرورة إدارة أماكن العمل المشتركة على نحو يتسم بالاتساق والكفاءة. وتلتزم اليونيسف بتقديم الدعم في هذا الصدد وستستعين بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير من أجل زيادة تحقيق القيمة المضافة لمبادرة أماكن العمل المشتركة (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متوفّرة في A/75/730/Add.1).

و. إدارة المخاطر المؤسسية: النُّهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/5)

16. أُحرِز تقدم كبير في ما يتعلق باعتماد السياسات وتهيئة هياكل تنظيمية داخلية لدعم إدارة المخاطر المؤسسية منذ الاستعراض السابق الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لهذا الموضوع. غير أن كثيراً من المنظمات لا تزال بصدد وضع سياساتها أو تنقيحها ووضع ممارسات مناسبة لدعم نهجها في إدارة المخاطر المؤسسية.

17. يقترح هذا التقرير 10 معايير مرجعية محدّثة ويُقيّم التقدم المحرز في تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية. ويتضمن التقرير أربع توصيات رسمية تتعلق بالمعايير. وترحب اليونيسيف بالنقاط المرجعية والتوصيات الرامية إلى تعزيز الإدارة الفعالة والمتكاملة للمخاطر المؤسسية من أجل التمكين من اتخاذ القرارات وتطبيق الحَوكمة الرشيدة بطريقةٍ أكثر استباقية وأفضل استنارة. ويعكس هذا التقييم الاستثمارات الهائلة التي بذلتها اليونيسف في تعميم إدارة المخاطر المؤسسية، ويقدّم اقتراحات قيّمة لإدخال تحسينات إضافية في هذا الصدد (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متوفّرة في A/75/718/Add.1).

ز. تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/6)

18. يستعرض هذا التقرير السياسات والممارسات المتعلقة بتعدد اللغات على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ويتناول التقدم المحرز (بما في ذلك استراتيجيات التنفيذ والتكنولوجيات اللغوية) بُغْيَة تعزيز الأهداف اللغوية. ويُشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن اليونيسف لا تعتمد سياسة رسمية لتنفيذ تعدد اللغات، إلا أنها تقدم برامج لتعلم اللغات وتشجع الحصول على شهادات معتمدة في المهارات اللغوية، مشدِّدة على أنه

يجري تقديم دروس للمديرين الإقليميين وكبار المديرين، بما في ذلك دروس مكثفة، لمساعدتهم في تحقيق الكفاءة. ويُقر التقرير أيضاً بأن شعبة الاتصالات باليونيسف لديها مترجمون داخليون وفريق لغوي يشرف على الخدمات الخارجية لترجمة المنشورات الرئيسية ووثائق السياسات والنشرات الصحفية وغيرها من النواتج الرفيعة المستوى إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية. ويُشير إلى أن اليونيسف تُعدّ واحدة من بين 10 منظمات فقط تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تمتع بقدرات داخلية لترجمة محتوى الصفحات الشبكية العالمية وحسابات وسائط التواصل الاجتماعي.

19. ويُقدم التقرير استعراضاً جديراً بالترحيب ومفيداً على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويُسلِّط الضوء على الأهمية الحاسمة لتعدد اللغات في تنفيذ برامج اليونيسف وفي استراتيجياتها المتعلقة بالاتصال والمناصرة (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين غير متوفّرة حتى الآن).

المرفق الأول

موجز حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى اليونيسف، كانون الثاني/يناير – كانون الأول /ديسمبر 2020

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*

استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/8[3])

1- لا توجد توصيات موجّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

2- التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي

التوصية 2	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يستعرضوا، بحلول نهاية عام 2021، جميع الإصدارات الإدارية لتوضيح كيفية التعامل مع التنقل بين الوكالات في كل من تلك السياقات.	تعكف اليونيسف على استعراض توجيهاتها الداخلية لتقديم مزيد من التوضيح.
التوصية 3	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأطراف في اتفاق عام 2012 ألا يطبّقوا الممارسة المتمثلة في مطالبة الموظفين القادمين بالاستقالة بدلاً من الموافقة على انتقالهم، نظراً لتأثير هذه الممارسة المضر بسلامة نظام التنقل بين الوكالات والأثر غير المادي الذي يخلفه ذلك الانتقال على إدارة الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة بالعمل، وأن يتخذوا قراراً بحلول نهاية عام 2021 بقبول المزايا والاستحقاقات استناداً إلى ما ينص عليه الاتفاق.	تعكف اليونيسف على استعراض توجيهاتها الداخلية لتقديم مزيد من التوضيح.
التوصية 4	**قُبِلَت ونُفِّذت**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يراجعوا، بحلول نهاية عام 2021، اتفاق عام 2012 بهدف تحديد الإجراءات للتعامل مع ادعاءات سوء السلوك الموجهة ضد موظفين انتقلوا إلى منظمة أخرى بموجب شروط الاتفاق.	في النسخة المنقحة لعام 2020 من الإجراءات المتعلقة بالعملية التأديبية، أدرجت اليونيسف أحكاماً محددة بشأن الكشف عن المعلومات المتعلقة بادعاءات سوء السلوك. وقد اتُّخذت تدابير لتنفيذ التوصية ضمن نطاق اختصاص اليونيسف. وستدعم اليونيسف التغييرات ذات الصلة في اتفاق عام 2012 على الصعيد المشترك بين الوكالات.

[3] تتوافق أرقام التعريف الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع سنة الإصدار.

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
التوصية 6 ينبغي للأمين العام، بالتنسيق مع الرؤساء التنفيذين الآخرين في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفق ما يراه مناسباً، أن يعرض، بحلول نهاية حزيران/يونيه 2022، المبررات المؤسسية للتنقل بين الوكالات عن طريق تحديد ما يمكن لهذا التنقل أن يحققه للمنظمات، فضلاً عن سبل مساهمته في أهداف إدارة الموارد البشرية وفي تحقيق النتائج البرامجية. ويمكن لهذا العرض أن يدرس بشكل مفيد قصص النجاح، مثل التأثير على المسارات الوظيفية.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** تطبق اليونيسف حالياً عملية فاعلة للتنقل والتناوب سنوياً وتعكف على استعراضها حالياً بهدف تبني نهج أكثر استباقية إزاء التنقل. وسيضم هذا النهج الجديد فرصاً مشتركة بين الوكالات في إطار تنمية قدرات الموظفين وتناوبهم. وتُشكّل اليونيسف جزءاً من شبكة للتنقل بين الوكالات تستكشف المنصات التي من شأنها أن تُيسّر تبادل القوائم، وموجزات الموظفين ومهاراتهم، فضلاً عن فرص العمل.
التوصية 7 ينبغي للأمين العام، بالعمل مع الرؤساء التنفيذين الآخرين، أن يجري تقييماً لأثر الإطار القيادي لمنظومة الأمم المتحدة على تطوير ثقافة إدارية مشتركة تدعم عقلية توحيد أداء الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة عام 2022 في سياق تقريره عن أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين. كما ينبغي أن ينظروا في إمكانية استخدام هذا الإطار لتعزيز ثقافة الإدارة الموحدة في منظمات الأمم المتحدة من خلال تنقّل مجموعة من المديرين بين الوكالات، على النحو المتوخى من خلال خدمة الإدارة التنفيذية التي كان مجلس الرؤساء التنفيذيين قد خطط لتنفيذها في عام 2004.	**قُبِلَت ونُفِّذت** تشارك اليونيسف في قيادة الفريق العامل المعني بمستقبل العمل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وتشارك بفاعلية في المناقشات المتعلقة بتقييم ثقافة إدارية مشتركة تمكينية داخل المنظمات وتهيئتها. وتعمل اليونيسف على إدماج التنقل المشترك بين الوكالات في المسارات الوظيفية للمناصب القيادية، بما في ذلك المناصرة الفاعلة للمرشحين المؤهلين؛ والترويج لسلك المنسق المقيم بتأنٍّ أكبر كونه مساراً وظيفياً جذاباً لكبار الموظفين؛ ودعم انتقال الموظفين بين الوكالات إلى وظائف مكتب المنسق المقيم على الصعيد القُطري باعتبار ذلك خطوة مهنية بالنسبة إلى الممثلين الطامحين؛ وضمان مزيدٍ من المرونة في ما يتعلق بالتحركات المشتركة بين الوكالات في مسالك القيادة العليا. وستواصل اليونيسف النظر في تقييم أثر إطار قيادة الأمم المتحدة على النحو الذي وافقت عليه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نُقل تنفيذ هذه التوصية إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات.
التوصية 8 ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يمكّنوا جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة من التنافس على الوظائف الشاغرة على أساسٍ مساوٍ للأساس المحدد لموظفيهم، مع مراعاة سياقات تقليص عدد الموظفين وإلغاء الوظائف الثابتة والمؤقتة وإدارة التعيينات التناوبية.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** يناقش الفريق العامل المعني بالتخطيط والاتصال والتخطيط التابع لمجلس الرؤساء التنفيذيين حالياً هذه التوصية، بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل بالقوائم المشتركة وأدوات التوظيف المشتركة من أجل الحصول على توصيفات الموظفين ومهاراتهم. وعلاوة على ذلك، شُرع في إنشاء مجمع للمواهب على نطاق منظومة الأمم المتحدة للموظفين الوطنيين لكي يسجلوا أسماءهم كمرشحين، على الرغم من أن لوحة متابعة الموظفين لا تزال قيد التنفيذ.

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
التوصية 9 ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يحددوا، بحلول نهاية عام 2021، كيفية تطبيق الاعتراف المتبادل بالقواعد والإجراءات للتغلب على الحواجز التنظيمية والإجرائية أمام التنقل بين الوكالات، وأن يقدموا تقريراً عن التدابير المتخذة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2022 في سياق التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** تجري مناقشة إطار الاعتراف المتبادل كجزء من مبادرة فريق النتائج الاستراتيجية المعني بالابتكارات في مجال الأعمال التجارية واستراتيجية تسيير الأعمال. وستُجري اليونيسف تغييرات على التوجيهات الداخلية عند الاقتضاء وستعمل مع الوكالات الأخرى على إجراء أي تغييرات لازمة على مستوى مشترك بين الوكالات.

استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدِّمي الخدمات التجاريين (JIU/REP/2019/9)

1- التوصيات الموجّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

2- التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي

التوصية 1 ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكلفوا المكاتب المعنية بوضع تعريف مشترك للاستعانة بمصادر خارجية على نطاق المنظمات، بحلول نهاية عام 2021، وذلك من خلال إجراء مشاورات مع المعنيين من أصحاب المصلحة الداخليين، وأن يوطّدوا ترسيخه عن طريق وضع نهج ومبادئ توجيهية إجرائية بشأن هذا الموضوع.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** تتبع اليونيسف تعريف الاستعانة بمصادر خارجية الوارد في *دليل ممارسي الشراء في الأمم المتحدة*. وتتعاون اليونيسف أيضاً مع فريق فرعي من الوكالات الأخرى لوضع تعريف مستكمل للاستعانة بمصادر خارجية يمكن عرضه على شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وإقراره من قبلها.
التوصية 3 ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى جميع المكاتب الطالبة للتوريد بالعمل بنشاط من أجل تقييم استخدامها لمصادر التوريد من بائعين في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتوسيع نطاقه، حسب الاقتضاء، استناداً إلى هذا التقييم، مع اشتراط ألا تتعارض هذه الأنشطة مع السياسات التي تُقِرّها المؤسسات لكفالة التنافس بفاعلية.	**قُبِلَت ونُفِّذت** تمتثل اليونيسف حالياً لهذه التوصية. وتضم اليونيسف وظيفة مشتريات لا مركزية تجلب في حد ذاتها مصادر إمداد واسعة من البائعين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اليونيسف، في إجراءاتها ومبادئها التوجيهية المتعلقة بالإمداد، أن استخدام الأصناف المنتجة محلياً يكون في بعض الأحيان أنسب من الناحية التشغيلية مقارنة بالأصناف المستوردة. وتشير الإجراءات والمبادئ التوجيهية إلى أن دعم الإنتاج المحلي قد يكون في حد ذاته جزءاً هاماً من بعض برامج اليونيسف.
التوصية 4 ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يشجعوا جميع المكاتب على التأكد من أنه، بحلول نهاية عام 2021،	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** تُجري شعبة الإمداد التابعة لليونيسف تحليلاً استراتيجياً قبل اتخاذ قرار رسمي بشأن خيار الاستعانة بمصادر خارجية في عملية شراء

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
فإنّ توريد أي خدمات استراتيجية أو حساسة أو عالية القيمة وما يتصل بها من السلع من مقدم خدمات تجاري يسبقه إجراءُ تحليل استراتيجي موثق بوضوح يتضمن الاعتبارات والتكاليف على المديين القصير والطويل، وأن يكون التحليل قد خضع لاستعراض السلطة المختصة المعنية وأقرّته، قبل اتخاذ قرار رسمي بشأن خيار التوريد.	خدمات هي أكثرها استراتيجية وأعلاها قيمة. وقد اضطلعت اليونيسف بعمل إضافي بشأن إطارها الإجرائي الجديد للشراء (الذي ينطبق على جميع المكاتب القطرية)، ويحوي هذا الإطار مواداً عن أهمية استراتيجيات الشراء.
التوصية 5	**قُبِلَت ونُفِّذت**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى جميع المكاتب بأن تكفل، بحلول نهاية عام 2021، خضوع الخدمات الاستراتيجية والحساسة والعالية القيمة المقدمة من مصادر خارجية تجارية في نطاق اختصاصها لاستعراض دوري، بما في ذلك تقييمات المخاطر، للتحقق مما إذا كانت المهام ذات الصلة في كل مؤسسة قد وضعت تدابير مناسبة لإدارة المخاطر.	في الوقت الحاضر، تمتثل اليونيسف لهذه التوصية. ويُعدّ تحليل المخاطر جزءاً أساسياً من سياسة اليونيسف وإجراءاتها المتعلقة بالإمداد. فعلى سبيل المثال، يشكّل تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها عنصرين رئيسيين تستعرضهما لجنة استعراض العقود قبل منح عقود الخدمات ذات القيمة العالية وتجديدها.
التوصية 7	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى جميع المكاتب أن تكفل، بحلول نهاية عام 2021، بعد اتخاذ أي قرار بالحصول على خدمة وما يتصل بها من سلع استراتيجية أو حساسة أو عالية القيمة من مقدم خدمات تجاري، أن يضع المكتب طالب التوريد مبادئ توجيهية مفصلة بوضوح لإدارة الانتقال من بائع إلى آخر، بما في ذلك ما يقابل هذه الانتقال من ترتيبات احتياطية، وأن تحرص على أن تحدد طلبات تقديم العروض بوضوح مسؤولية البائع في ما يتعلق بالمساعدة على تحقيق هذا الانتقال ونقل المعارف إلى المؤسسة وإلى البائع الجديد.	تتضمن الأحكام والشروط العامة لليونيسف حالياً بنداً بشأن "إنهاء العقد" يُحدد مسؤوليات المتعاقد عند إنهاء العقد. ويجري كذلك إدراج توجيهات بشأن إدارة العقود في الإطار الإجرائي الجديد للشراء، والذي لا يزال قيد التنفيذ حالياً. وأشار مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى ضرورة تأجيل تاريخ تنفيذ هذه التوصية إلى عام 2023، وتؤيد اليونيسف ذلك.

استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق (JIU/REP/2020/1)

1- التوصيات الموجّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

التوصية 1	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ**
ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تُدرج مواثيقها المتعلقة بالرقابة الداخلية بنداً يتعلق بإجراء تنقيحٍ دوري للمواثيق، وعند الضرورة، تحديثٍ لها، وشرطاً بإقرارها من الهيئات التشريعية. وينبغي	يقدّم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لليونيسف توصيات من أجل استعراض ميثاقها وسيدمج هذا الاستعراض والتوصية الواجبة التطبيق من وحدة التفتيش المشتركة.

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
تقديم المواثيق المحدَّثة إلى الهيئات التشريعية لإقرارها بحلول نهاية عام 2021.	
التوصية 5	**غير مقبولة**
ينبغي للهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي تفعل ذلك بعدُ أن تُضمِّن مواثيقها المتعلقة بالرقابة بحلول نهاية عام 2021 أحكاماً تُحقق ما يلي: (أ) تجعل تعيين رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية الخاصة بها وفصلهم أو عزلهم خاضعاً للتشاور مع الهيئات التشريعية وموافقتها؛ (ب) تضع حدوداً قصوى على مدة ولاية رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية تتراوح بين خمس وسبع سنوات، على أن يُفضّل جعل الفترة غير قابلة للتجديد، مع فرض قيد على إعادة تعيينهم داخل المؤسسة نفسها؛ (ج) تتيح وصول رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية بها دون قيود إلى الهيئات التشريعية ، وإلى لجان مراجعة الحسابات والرقابة الخاصة بكل منها.	لا تقبل اليونيسف الجزء (أ) من هذه التوصية، وتتفق مع مذكرة الأمين العام المؤرخة كانون الثاني/يناير 2021 بشأن هذا التقرير الصادر عن وحدة التفتيش المشتركة. استعرضت اليونيسف مؤخراً إجراءات تعيين مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وعزله في سياق تنقيح ميثاق اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في عام 2020. وينص الميثاق المنقّح على وجوب استشارة اللجنة بشأن تعيين مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أو عزله أو تجديد عقده. ويتخذ المدير التنفيذي لليونيسف قرارات بشأن سحب تقاريره المباشرة أو تعيينه أو تجديد عقده، بما في ذلك مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وفي ما يتعلق بالجزء (ب) من هذه التوصية، تطبّق اليونيسف فترة زمنية مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، وقيود ما بعد انتهاء الخدمة مدرجة بالفعل في ميثاق المنظمة. وفي ما يتعلق بالجزء (ج) من التوصية، يتمتع رئيس مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بإمكانية الوصول المباشر وغير المقيّد إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسف. ويجوز للمجلس التنفيذي لليونيسف ومدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يشاركا في ذلك بحسب تقديرهما.
التوصية 6	**قُبِلَت ونُفِّذت**
ينبغي للهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تطلب من المؤسسات تحديث اختصاصات لجان كل منها المعنية بمراجعة الحسابات والرقابة بحلول نهاية عام 2021 بحيث تتضمن، حسب الضرورة، أحكاماً ملائمة تحقق ما يلي: (أ) تستعرض استقلال وولاية مكتب الرقابة الداخلية/وظيفة التحقيق؛ (ب) تستعرض متطلباتها من الميزانية وملاك الموظفين؛ (ج) تستعرض أداءها العام؛ (د) وتصدر التوصيات ذات الصلة.	وافقت اليونيسف على ميثاق جديد للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسف في 17 آذار/مارس 2020. وينصّ الميثاق على تكليف اللجنة بتقديم المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن استقلال وظيفة التحقيقات وفاعليتها وموضوعيتها ومصداقيتها وجدواها، فضلاً عن استراتيجيتها وخطط عملها وملاك موظفيها وميزانياتها والتقارير الدورية/السنوية.
التوصية 8	**قُبِلَت ونُفِّذت**
ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تطلب من المؤسسات أن ترسي بحلول نهاية	تنص سياسة اليونيسف بشأن العمليات والتدابير التأديبية (POLICY/DHR/2020/001)، والسارية اعتباراً من آذار/مارس

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
2021 إجراءات رسمية لتناول ادعاءات سوء السلوك الموجهة ضد رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية الخاصة بها وموظفيها تلافياً لحالات تضارب المصالح.	2020، على أنه ينبغي تقديم حالات سوء السلوك المحتملة المتعلقة بأي موظف في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المدير التنفيذي والذي يحيلها بدوره إلى مكتب تحقيقات آخر تابع للأمم المتحدة أو إلى كيان خارجي متخصص في هذه التحقيقات؛ كما تحال التحقيقات إلى مكتب تحقيقات آخر عندما يؤدي إشراك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى حدوث تضارب في المصالح.
التوصية 9	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ**
ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تطلب احتواء التقارير السنوية عن أنشطة الرقابة الداخلية التي تعدها مؤسسات كل منها على معلومات عن كل من الشكاوى والتحقيقات، بما في ذلك تفاصيل عن عدد الشكاوى والتحقيقات ونوعها وطبيعتها والاتجاهات في هذا الشأن.	يرفع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقارير إلى المجلس التنفيذي عن عدد الشكاوى الواردة والتحقيقات المكتملة في شكل نقاط بيانات منفصلة في تقريره السنوي، إلى جانب معلومات عن نوع الشكاوى والتحقيقات وطبيعتها. ويتشاور مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل مواءمة التعاريف والممارسات المستخدمة في الإبلاغ.
التوصية 10	**قُبِلَت ونُفِّذت**
ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعرض مدى كفاية الموارد وملاك الموظفين لوظيفة التحقيق، مع وضع توصيات لجان كل منها المعنية بمراجعة الحسابات والرقابة في الاعتبار، حال توافرها.	هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية. وفي أيلول/سبتمبر 2020، طلب المجلس التنفيذي لليونيسف أن تكفل اليونيسف الموارد الكافية وقدرات الموظفين لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وترصد اليونيسف مدى كفاية الموارد والموظفين وترفع التقارير بشأنهما في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات رصد متطلباته من الموظفين من أجل تقييم أي موارد إضافية لازمة، بما في ذلك ما يتعلق بخطة إدارة المكاتب المقترحة للفترة 2022-2025، وسينظر في أي توصيات مقدمة من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسف عند رفع توصيات إلى المجلس التنفيذي.
2- التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي	
التوصية 2	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا ذلك بعدُ أن يضمنوا إجراء رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية استعراضاً دورياً، وعند الضرورة، إجراء تحديثٍ لسياساتها وتوجيهاتها	يعكف مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على تحديث دليل التحقيقات وما يتصل به من توجيهات.

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
المتعلقة بالتحقيق استناداً إلى المستجدات والولاية القضائية للمحاكم الإدارية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وينبغي عند اضطلاعها بذلك بذل العناية الواجبة لضمان الاتساق مع الأحكام الواجبة التطبيق الواردة في القواعد والنظم والسياسات القائمة الأخرى ذات الصلة.	

السياسات والمنصات الداعمة للتعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب (JIU/REP/2020/2)

1- التوصيات الموجّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

التوصية 8

ينبغي أن توافق مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بحلول نهاية عام 2023، على إطار مشترك للتعلم المؤسسي في الأمم المتحدة، يُتفق عليه من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، ويتضمن مجموعة من المبادئ وخطة عمل للتنفيذ التدريجي.

خارج الولاية المنفردة لليونيسف

لا يمكن للوكالات أن تنفذ هذه التوصية فرادى دون إنشاء آلية واضحة للمساءلة والتنسيق بين الوكالات لدعمها. واليونيسف مستعدة للمساهمة في وضع إطار مشترك في إطار قيادة وتنسيق آلية مناسبة مشتركة بين الوكالات.

2- التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا ذلك بعدُ أن يضعوا مجموعة من مؤشرات الحد الأدنى الرئيسية والأهداف المرتبطة بها في ما يتعلق بكفاءة برامج التعلم وفاعليتها في دعم نواتج الأعمال، على أن ترصد المنظمات تلك المؤشرات وتقدم تقارير بشأنها إلى مجالس الإدارة.

قيد النظر

يجري النظر في هذه التوصية في الوقت الذي تضع فيه اليونيسف إطار رصد للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وتهدف اليونيسف إلى إدراج مؤشرات مناسبة كجزء من مؤشرات الإدارة للخطة الاستراتيجية و/أو في إطار خطط إدارة المكاتب.

التوصية 2

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يدمجوا نتائج التقييم المتعلقة بالتعلم في نظم إدارة التعلم وأن يستخدموها بفاعلية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة التعلم في المستقبل.

قُبِلَت ونُفِّذت

تعكف اليونيسف أساساً وعلى نحو منهجي على تخزين تقييمات الدورات في منصة أغورا، وهو نظام إدارة التعلم التنظيمي التابع للمنظمة، وتُتاح لمديري الدورات إمكانية الوصول إلى هذه البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة. وتتيح لوحة متابعة متاحة لجميع موظفي اليونيسف إجراء تحليل مقارن لتعقيبات المتعلمين.

تلتزم اليونيسف بإجراء تقييمات لمبادرات التعلم العالمية الرئيسية حول الأولويات التنظيمية، وستتيح هذه التقييمات على نطاق واسع من أجل استخدامها في التخطيط لمبادرات التعلم في المستقبل. بيْد أن اليونيسف لا تعتقد أن إدماج هذه التقارير في منصة أغورا هو الحل الأمثل لإتاحة هذه التقارير بسهولة داخل اليونيسف، لا سيما وأن

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
التوصية 3 ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يدرسوا، بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الخيارات القائمة لوضع منهاج دراسي مشترك شامل أو على الأقل ضمان جودة الدورات التدريبية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نطاق المنظومة، بحلول نهاية عام 2021.	كثيراً من أنشطة التعلم تجري خارج منصة أغورا. **خارج الولاية المنفردة لليونيسف** بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، يجري حالياً تنفيذ حل لضمان الجودة في شكل التزام من جانب جميع شركاء مبادرة التعلم التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والرامية إلى ضمان الحد الأدنى من معايير الجودة. وتساهم اليونيسف بنشاط في هذه المبادرة، حيث تقوم بإدراج أنشطة التعلم ذات الصلة في الموقع الشبكي المخصص www.unsdglearn.org. وفي ما يتعلق بتحديد الفرص المتاحة للمناهج الدراسية على نطاق المنظومة، تُرحِّب اليونيسف بقيادة و/أو تنسيق معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة أو أي كيان آخر تابع للأمم المتحدة. وساهمت اليونيسف في التعلم المشترك بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مبادرة التعلم التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتدريب على استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، غير أن إنشاء منهاج عمل مشترك يقع خارج الولاية المنفردة لليونيسف.
التوصية 4 ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة أن يتخذوا الإجراءات التي يرونها مناسبة لتحسين إدماج خطط تعلّم الموظفين في تقييمات أدائهم وضمان مساءلة المديرين عن التنفيذ.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** وتشكل خطط التعلم الخاصة بموظفي اليونيسف حالياً جزءاً من عملية تخطيط الأداء التي تستضيفها منصة أغورا وترتبط بنظام تقييم أداء اليونيسف (Achieve). ويُطرح في عام 2021 حملة اتصال وتدريب للموظفين لدعم تطبيق التخطيط الإنمائي على نحو أكثر انتظاماً.
التوصية 6 ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا ذلك بعدُ أن يضعوا معايير لاستخدام المنصات الخارجية استخداماً أكثر منهجية، استناداً إلى التنظيم السديد لدوراتها وما لها من أهداف تعلّم واقعية.	**قُبِلَت ونُفِّذت** تعكف اليونيسف أساساً على توفير فرص التعلم على نطاق واسع من المنصات الخارجية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بالاستناد إلى المعايير المعمول بها. وتُحدد اليونيسف – وتنشر في رسالة إخبارية شهرية – دورات مكثفة مفتوحة على شبكة الإنترنت من المنصات مثل كورسيرا وإدكس ترد في قائمة الدورات الدراسية لليونيسف. ووقعت اليونيسف بالإضافة إلى ذلك اتفاقات لمشاركة المحتوى مع مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من أجل تقديم الدورات. وتتيح اليونيسف إمكانية الاطلاع

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
	على قائمة المنظمة من القوائم المختارة المتاحة للجمهور من مقدمي الخدمات التعليمية الرئيسيين على شبكة الإنترنت.
التوصية 7	**قُبِلَت ونُفِّذت**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعترفوا، عن طريق الاتفاقات المبرمة بين الوكالات، ببرامج التعلم ذات الصلة المتبعة في المنصات الخارجية والتي تُقدَّم بشأنها شهادات علمية ملائمة، وأن يعكسوا هذا الاعتراف في نظم إدارة التعلم.	تعترف اليونيسف حالياً بإتمام دورات إلزامية مختارة تؤخذ عبر منصات أخرى. ويُشجَّع الموظفون والخبراء الاستشاريون على إضافة أنشطة التعلم السابقة والمبادرات الفردية في منصة أغورا من خلال نموذج لأنشطة التعلم الشخصي.

أماكن العمل المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية (JIU/REP/2020/3)

1- التوصيات الموجّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

التوصية 1	**قُبِلَت ونُفِّذت**
ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تقدم إلى الرؤساء التنفيذيين، بحلول نهاية عام 2021، توجيهاً بشأن معايير مشاركة مؤسساتهم في أماكن العمل المشتركة، وأن تطلب تقديم تقارير دورية عن النتائج المحققة.	حققت اليونيسف النسبة المستهدفة البالغة 50 في المائة من وجود حيّزها في أماكن عمل مشتركة.

2- التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي

التوصية 2	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معاً في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل توسيع نطاق أهداف أماكن العمل المشتركة، بحلول نهاية عام 2022، ومعالجة الاعتبارات البرامجية واعتبارات الصورة العامة والاستدامة البيئية، فضلاً عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، وكذلك تحديد طرائق تتبع النتائج والإبلاغ عنها.	بعد أن حققت اليونيسف النسبة المستهدفة البالغة 50 في المائة من وجود حيّزها في أماكن عمل مشتركة، فإنها تشارك مشاركة كاملة في تعزيز الأهداف الرئيسية، ويدخل في عداد ذلك تعزيز صورة إيجابية للأمم المتحدة والعمل بصفتها منظمة تتسم بالكفاءة والحياد الكربوني. ولتحقيق ذلك، أنشأت اليونيسف صندوقاً للأصول الرأسمالية المتجددة والصندوق الأخضر للمناخ وإمكانية الوصول لدعم الأنشطة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، أخذت اليونيسف زمام المبادرة من خلال فرقة العمل المعنية بأماكن العمل المشتركة وخدمات المرافق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل وضع نموذج لقياس المكاسب الناتجة عن أوجه الكفاءة في أماكن العمل المشتركة والإبلاغ عنها. ويشمل النموذج قياس خفض انبعاثات الكربون والإبلاغ عنه كجزء من الإبلاغ عن أوجه الكفاءة. وقد وضعت اليونيسف بالفعل أداة لتعزيز هذا النموذج، وهي أداة تقييم الأثر البيئي

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
التوصية 3 ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معاً في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل إعادة النظر في التركيز على هدف تحقيق نسبة 50 في المائة من أماكن العمل المشتركة بُغْيَة إعطاء الأولوية للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، وذلك بحلول منتصف عام 2021.	**قُبِلَت ونُفِّذت** ساهمت اليونيسف، بصفتها رئيسة فرقة العمل المعنية بأماكن العمل المشتركة وخدمات المرافق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تنقيح تعريف نطاق أماكن العمل المشتركة، مما سيساعد في تشكيل منصة أماكن العمل المشتركة. وستواصل اليونيسف المشاركة على نحو فاعل في أنشطة فرقة العمل، بما في ذلك استكشاف طرائق وآليات التمويل.
التوصية 4 ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معاً في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل تسريع تجميع عنصر قاعدة البيانات من منصة أماكن العمل المشتركة المتوخاة بحلول منتصف عام 2021، وضمان أن تحتوي التقارير الدورية المرفوعة إلى الجمعية العامة على معلومات عن حالة قاعدة البيانات وكيفية استخدام منصة أماكن العمل المشتركة للمساهمة في تحقيق مكاسب في الكفاءة وأية أهداف أخرى لأماكن العمل المشتركة.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** يعمل مكتب التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة على تطوير منصة عبر الإنترنت لأماكن العمل المشتركة بالاستناد إلى متطلبات الأعمال التي أقرتها فرقة العمل. وتساهم اليونيسف في تطوير منصة أماكن العمل المشتركة والتي ستكون متاحةً بحلول منتصف عام 2021.
التوصية 5 ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معاً في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل استعراض الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ما يتعلق بأماكن العمل المشتركة، وأن يصيغوا، بحلول نهاية عام 2022، تدابير تلبي احتياجات التمويل الرأسمالي للمبادرات المتعلقة بأماكن العمل المشتركة، بما في ذلك إمكانية إنشاء آلية تدار مركزياً، لكي تنظر فيها الجمعية العامة إذا لزم الأمر.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** اضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور قيادي بالاستناد إلى مشروع تجريبي، وعيّن خبيراً استشارياً للعمل على جدوى التمويل الرأسمالي من أجل تعزيز مبادرات أماكن العمل المشتركة في منظومة الأمم المتحدة. وسيتم إطلاع فريق العمل على نتيجة هذه الاستشارة لإجراء مزيدٍ من الاستعراض وتقديم المشورة التقنية بشأنها. وتستعرض فرقة العمل أيضاً تنفيذ المبادئ التوجيهية للشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستخلاص الدروس المستقاة من هذا المشروع. وتشارك اليونيسف على نحو فاعل، بوصفها الوكالة الرائدة في فرقة العمل، في هذه الأنشطة التي تساهم في تنفيذ هذه التوصية.

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
التوصية 7 ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لديها أماكن عمل في الميدان أن يدرسوا جدوى إنشاء آلية موحدة لإدارة العقارات في الميدان وأن يقدموا تقريراً عن نتائج تلك الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** أدرجت فرقة العمل توصيات وحدة التفتيش المشتركة في خطة عملها وتنظر في كيفية معالجة هذه التوصيات. وتعمل اليونيسف، من خلال فرقة العمل، على دعم هذه التوصية وتنفيذها.
التوصية 8 ينبغي للرؤساء التنفيذيين الآخرين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعملوا معاً في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل تحسين الترتيبات المشتركة بين المنظمات لدعم أماكن العمل المشتركة، بحلول نهاية عام 2021، وذلك عن طريق تعزيز الرقابة على أماكن العمل المشتركة من جانب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتوضيح دور وسلطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأماكن العمل المشتركة وخدمات المرافق، وتوجيه مكتب التنسيق الإنمائي وتأهيليه على نحو ملائم لدعمها في مسار العمل المتعلق بأماكن العمل المشتركة. وينبغي أن يشمل هذا العمل الداعم تحليل أولويات العمل في المستقبل، ووضع ترتيبات للدعم الاستباقي للأفرقة القُطرية في جميع مراحل دورة حياة المشاريع، وإقامة روابط مع جوانب أخرى من تسيير الأعمال.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** وهذه التوصية هي قيد المناقشة ضمن فرقة العمل، وسيقدم مكتب التنسيق الإنمائي معلومات محدَّثة حول التقدم المحرز.

استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (JIU/REP/2020/4)

1- لم تُوجَّه توصيات بهذا الشأن إلى اليونيسف.

إدارة المخاطر المؤسسية: النُّهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/5)

1- التوصيات الموجّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

التوصية 1 لكي تضطلع الهيئات التشريعية/الإدارية بأدوارها ومسؤولياتها الرقابية، ينبغي لها أن تدرج إدارة المخاطر المؤسسية في اجتماعاتها، سنوياً على الأقل، مع تحديد التغطية الموضوعية وفقاً لولاية المنظمة وشبكتها الميدانية والمخاطر التي تتعرض لها.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** يرد في الاستعراض العام للبيانات المالية السنوية أعلى مستويات التعرض للمخاطر التي تواجه اليونيسف على الصعيد المؤسسي وما يتصل بها من تدابير التخفيف. وابتداءً من البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ستسترشد هذه المعلومات، بشكل إضافي، بالبيان السنوي للضوابط الداخلية. وعلاوة على ذلك، يناقش المجلس التنفيذي لليونيسف هذه المخاطر في سياق التقرير المالي والبيانات المالية المُراجَعة. وفي الوقت الراهن، لا يوجد بند رسمي مستقل في جدول الأعمال في برنامج عمل المجلس التنفيذي بشأن إدارة المخاطر. غير أن إدارة المخاطر هي بندٌ دائم

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
	في جدول أعمال اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في اجتماعاتها الدورية.
التوصية 4 بحلول نهاية عام 2022، ينبغي للهيئات التشريعية/الإدارية للمنظمات المشاركة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين أن يقدموا تقريراً عن نتائج استعراض شامل لتنفيذ المنظمة لإدارة المخاطر المؤسسية قياساً بالمعايير المرجعية من 1 إلى 9 لوحدة التفتيش المشتركة، على النحو المبيّن في هذا التقرير.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** أُحيط علماً بهذه التوصية. رد مرجعي على التوصية 1.
2- التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي	
التوصية 2 بحلول نهاية عام 2021، ينبغي للرؤساء التنفيذيين إجراء استعراض شامل لتنفيذهم لإدارة المخاطر المؤسسية، على أساس المعايير المرجعية 1 إلى 9 الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، على النحو المبين في هذا التقرير.	**قُبِلَت وهي قيد التنفيذ** أحرزت اليونيسف تقدماً في تنفيذ هذه التوصية. عملت اليونيسف على تحديث سياستها بشأن إدارة المخاطر المؤسسية (المعيار 1) وعززت خطوط دفاعها الثلاثة (المعيار 2)؛ وأدمجت المخاطر بشكلٍ جيد في وضع البرامج وتنفيذها (المعيار 5)؛ وترى اليونيسف أن عملية نضج إدارة المخاطر المؤسسية تعد بمثابة رحلة نحو تحقيق المرونة (المعيار 6)؛ نفذت اليونيسف مؤخراً تكنولوجيا متقدمة لإدارة المخاطر المؤسسية ولإدارة السياسات (المعيار 7)؛ وتعكف اليونيسيف على إعداد سلسلة من الدورات التدريبية بشأن إدارة المخاطر المؤسسية وإدارة السياسات لجميع الموظفين (المعيار 8)؛ تشارك اليونيسف بفاعلية في اجتماعات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن المخاطر، على النحو المطلوب (المعيار 10).
التوصية 3 بحلول نهاية عام 2021، ينبغي لأعضاء اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق أن يكفلوا استمرارية فرقة العمل المتعددة الوظائف المعنية بإدارة المخاطر كآلية قابلة للاستمرار من أجل مواصلة تعزيز وتيسير التعاون والتنسيق وتبادل المعارف في ما بين الوكالات، واستكشاف المخاطر المشتركة المرتبطة بجهود إصلاح الأمم المتحدة.	**خارج الولاية المنفردة لليونيسف** تُؤيد اليونيسف هذه التوصية وتدعم تنفيذها على المستوى المشترك بين الوكالات. وقد ظلت اليونيسف عضواً في فرقة العمل المتعددة الوظائف المعنية بإدارة المخاطر منذ البداية وستواصل تقديم مساهماتها إليها.

التوصيات ذات الصلة	ملاحظات
تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/6)	
1- التوصيات الموجّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي	
التوصية 1	**غير مقبولة**
ينبغي للهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها، كل في مؤسسته، أن تطلب إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يفعل ذلك بعدُ إعداد إطار للسياسات الاستراتيجية المتعلقة بتعدد اللغات، وأن يشفعه بمبادئ توجيهية إدارية وتشغيلية لأغراض إنفاذه، وأن يعرضه بحلول نهاية عام 2022 بُغْيَة اعتماده.	تُعمِّم اليونيسف تعدد اللغات في جميع مراحل عملها، ولا تؤيد اتباع نهجٍ متقوقع تجاه تعدُّد اللغات. وتستفيد اليونيسف أيضاً من التكنولوجيا الداعمة لتعدد اللغات، بما في ذلك الترجمة الشفوية. وتشمل بالفعل الأدوات الحالية للمنظمة في مجال المشاركة عن بُعد خدمات اللغات العالمية. وتُشجِّع اليونيسف على تعلم اللغات باستمرار، وتُعزِّز التنوع اللغوي، وتمكِّن من الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات اللغات طبقاً للاحتياجات، وتحرص على نشر واستخدام المنتجات المعرفية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وبلغات ولهجات أخرى حسب الحاجة. وترى اليونيسف أن تنفيذ إطار للسياسات لن يؤدي بمفرده إلى زيادة تعدد اللغات. وستواصل اليونيسف استعراض عملها في هذا المجال وتعزيزه.
التوصية 2	**غير مقبولة**
ينبغي للهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها، كل في مؤسسته، أن تطلب إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يفعل ذلك بعدُ تعيين مسؤول كبير منسق أو جهة تنسيق لشؤون تعدد اللغات بحلول نهاية عام 2022 على أن يُعهد إليه بمهمة تنسيق تنفيذ إطار السياسات الاستراتيجية المتعلقة بتعدد اللغات على نطاق منظمته.	تُعمِّم اليونيسف تعدد اللغات في جميع مراحل عملها، ولا تؤيد اتباع نهج انفرادي من خلال وظيفة مكرسة لتعدد اللغات. وتُشجِّع اليونيسف التنوع اللغوي في عموم أرجاء المنظمة، الأمر الذي يشجع على تعلم اللغات باستمرار. ومن أجل تحقيق مكاسب في مجال الكفاءة، تُتيح اليونيسف الاستعانة بمصادر خارجية لأداء الخدمات اللغوية طبقاً للاحتياجات، وتضمن نشر واستخدام المنتجات المعرفية في اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وفي لغات ولهجات أخرى. وستواصل اليونيسف استعراض عملها في هذا المجال وتعزيزه من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة على كافة مستويات المنظمة.
التوصية 4	**قُبِلَت ونُفِّذت**
ينبغي للهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها، كل في مؤسسته، أن تطلب إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يفعل ذلك بعدُ أن يستحدث، بحلول نهاية عام 2022، سياسات تعلُّم تشجع على التعلّم المستمر وتحسين المهارات اللغوية لموظفي مؤسسته في لغاتها الرسمية وكذلك في لغات أخرى، حسب الاقتضاء، مع رصد ما يكفي من التمويل لذلك الغرض.	تدعم اليونيسف تعلم اللغات بوصفه مجالاً من مجالات التنمية لقوتها العاملة. وبُغْيَة دعم إنجاز النتائج التنظيمية والتنقل الوظيفي والتحسين (لا سيما في ما بين الموظفين الوطنيين)، قدمت اليونيسف بالفعل تدريباً متطوراً في اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية مع مُعلِّمي لغة إلى الآلاف من موظفيها، استناداً إلى تقييم فردي على مستوى المهارات. وقد أدت سياسات التعلم الشاملة للمنظمة إلى إزالة القيود المفروضة على وقت التعلم للسماح للموظفين بالتعلم، بما في ذلك

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
	على وجه الخصوص اللغات المطلوبة محلياً اللازمة للتواصل مع المجتمعات المحلية وقادة المجتمع المدني. وهذا بالإضافة إلى إتاحة فرص التدريب اللغوي الأخرى التي تُوفَّر لموظفي اليونيسف على شبكة الإنترنت، وكذلك من خلال منصتها التعليمية المتطورة المسماة "أغورا". وتدعم الاستراتيجية العالمية للتعلم التابعة لليونيسف هذه الجهود. وأخيراً، يجب على كبار الموظفين أن يتحدثوا بلغتين رسميتين للأمم المتحدة كشرط مسبق للوظائف التمثيلية والوظائف من الدرجة د-1 فما فوق.
2- التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي	
التوصية 3 ينبغي للرؤساء التنفيذين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا ذلك بعدُ أن يبادروا بحلول نهاية عام 2022، حسب الاقتضاء، إلى إعداد أو تعزيز سياساتهم الرامية إلى استقطاب مترجمين تحريريين ومترجمين شفويين جدد وإلى الاحتفاظ بموظفي اللغات من ذوي الكفاءات والمهارات، على أن يشمل ذلك إعداد خطط لخلافة الموظفين مع تحديد الاشتراطات المتعلقة باللغات والتشكيلات اللغوية المطلوبة، فضلاً عن توسيع نطاق برامج التواصل.	**غير مقبولة** تستثمر اليونيسف في المهارات اللغوية لقوّتها العاملة، وتوفر دعماً لغوياً مهنياً محدوداً بدوام كامل بالإضافة إلى تعلم اللغات. وتستعين اليونيسف بمصادر خارجية في تقديم خدمات اللغات المهنية عند الحاجة ولديها طرائق لاتفاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل تستفيد من التكنولوجيا الجديدة لدعم تعدد اللغات.
التوصية 5 ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يطلبوا إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق إنشاء فريق عامل، بحلول نهاية عام 2022، يُعنى بإعداد إطار لغات منظومة الأمم المتحدة لتدريس اللغات وتعلمها وللتقييم وإصدار شهادات الكفاءة في لغات الأمم المتحدة الرسمية الستّ، وهو الإطار الذي يمكن أن يستند إلى أمور من جملتها نتائج العمل الذي أنجزته الأمانة العامة للأمم المتحدة بالفعل في هذا المجال.	**غير مقبولة** تدعم اليونيسف قيادة منسق شؤون تعدد اللغات، الذي يعمل كمُيسِّر للتوصل إلى نهج منسق ومتسق ومترابط إزاء تعدد اللغات في الأمانة العامة للأمم المتحدة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتعد هياكل تعدد اللغات القائمة على نطاق المنظومة في الأمم المتحدة (المنسق وشبكة جهات التنسيق) في وضع جيد يمكنها من قيادة الإجراءات المتعلقة بتعدد اللغات على نطاق المنظومة والاضطلاع بها، بما في ذلك الإجراءات الموصى بها. وترى اليونيسف أن الإجراء المقترح قد يحدُّ من نُهُج القيمة مقابل المال عند الحصول على أفضل تدريب لغوي للموظفين ذوي الشهادات المرجعية المعترف بها دولياً، ولا سيما في ضوء التوسع السريع الذي يشهده قطاع التعلم الإلكتروني. وستُفيد اليونيسف أيضاً بشكل غير متناسب موظفي المقر مقارنة بالموظفين الميدانيين الذين يكون وصولهم إلى جميع الدورات اللغوية محدوداً بدرجة أكبر. كما أن

التوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*
	الاقتراح لا يتماشى مع الخدمات اللغوية العالية الجودة للمنظمة المتاحة على الصعيد العالمي، مثل برنامج اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية.
التوصية 6 ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يصدروا توجيهاتهم إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بأن تضع نهجاً شاملاً ومنسقاً على نطاق المنظومة إزاء تعدد اللغات باعتبارها من القيم الأساسية لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.	**خارج الولاية المنفردة لليونيسف** تقع هذه التوصية خارج الولاية المنفردة لليونيسف. وتدعم اليونيسف قيادة منسق شؤون تعدد اللغات الذي يعمل بصفة مُيسّر للتوصل إلى نهج منسق ومتسق ومترابط إزاء تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين، ويتولى تنسيق التدابير المشتركة مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بُغْية دعم اتباع نهج شامل ومنسق بشأن تعدد اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة. وتعد هياكل تعدد اللغات القائمة على نطاق المنظومة (المنسق وشبكة جهات التنسيق) في وضع جيد يمكنها من قيادة الإجراءات المتعلقة بتعدد اللغات على نطاق المنظومة والاضطلاع بها، بما في ذلك الإجراءات الموصى بها.

المرفق الثاني

موجز حالة تنفيذ جميع التوصيات المقبولة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة المفتوحة الموجهة إلى اليونيسف، قبل عام 2020

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصُّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
JIU/NOTE/2014/1[4] الاستعانة بالمتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة	(2) إنشاء آليات فعَّالة للاستفادة من معارف وخبرات الموظفين ممن هم على وشك التقاعد أو المتقاعدين بالفعل.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
JIU/REP/2014/9 إدارة العقود وتنظيمها في منظومة الأمم المتحدة	(2) ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يذكروا في بياناتهم السنوية المتعلقة بالشهادات الرقابية الداخلية التي يصدرها أفراد لديهم سلطة إدارة المشتريات والعقود أن تنفيذ العقود كان بالامتثال التام لسياسات المؤسسة وإجراءاتها وقواعدها.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
JIU/REP/2016/2 التخطيط لتعاقب الموظفين في مُؤسَّسات منظومة الأمم المتحدة	(3) اعتماد معايير تكفل أن يكون لدى المنظمات عملية تخطيط سليمة لتعاقب الموظفين، وتقديم تقرير عن التقدُّم المُحرَز.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
JIU/REP/2016/4 منع الغش واكتشافه والتصدي له في مُؤسَّسات منظومة الأمم المتحدة	(8) الحرص على أن تتصدى البيانات الخاصة بالضوابط الداخلية لمدى كفاية ضوابط مكافحة الغش على نطاق المنظمة.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
JIU/REP/2016/6 تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر	(4) تنسيق أنشطة التقييم على الصعيد القُطْري.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
JIU/REP/2016/8 حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة	(6) تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لخدمات المراجعة الداخلية للحسابات لضمان تغطية كافية للمجالات الشديدة الخطورة في أثناء التخطيط لمراجعة على أساس المخاطر.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ

[4] تتوافق أرقام التعريف الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع سنة الإصدار.

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
JIU/REP/2016/10 **إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة**	(1) وضع استراتيجيات وسياسات لإدارة المعارف تتماشى مع ولاية وأهداف منظمات كل منها.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
	(3) اتخاذ تدابير إضافية تهدف إلى دمج مهارات إدارة المعرفة وقدرات تبادل المعرفة ضمن أنظمة تقييم أداء موظفي كل منها، وخطط العمل السنوية ووصف الوظائف والكفاءات الأساسية في المنظمة.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(4) إنشاء معايير وإجراءات للاحتفاظ بالمعرفة وانتقالها من الموظفين المتقاعدين أو المنقولين أو المُغادرين.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
JIU/REP/2017/2 **التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسَّسات منظومة الأمم المتحدة**	(4) الانخراط مع الجهات المانحة لتحديد العناصر الرئيسية في تقييماتهم والنظر في مراعاة هذه العناصر في تقييماتهم للمخاطر وخطط عملهم.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
JIU/REP/2017/6 **الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تحليل التقدُّم المُحرَز وفاعليَّة السياسات**	(2) دراسة إنشاء وظيفة دعم أساسية لضمان تسجيل المجموعة الواسعة من الابتكارات التي أُدخلت في الإدارة القائمة على النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة ودعمها وتقييمها للوقوف على قيمتها ومشاركتها من أجل تطبيقها على نطاق المنظومة.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
JIU/REP/2017/7 **استعراض متطلّبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة**	(5) العمل بصورة منهجية مع الجهات المانحة لإدراج التكاليف المرتبطة بإعداد تقارير المانحين في اتفاقات المانحين.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
	(6) وضع واعتماد نموذج مشترك للتقرير يلبي احتياجات ومتطلّبات المعلومات للمانحين والأطُر التنظيمية للمنظمات وقدراتها، كأساسٍ للمفاوضات مع الجهات المانحة.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
JIU/REP/2017/8 **ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030**	(3) تنسيق مجموعة فريدة من المعلومات ومواءمتها على نطاق المنظومة بشأن فُرص الشراكات التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة للقطاع الخاص، لصالح المنظمات المهتمة.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
	(5) تعزيز دور ومسؤوليات شبكة جهات التنسيق المعنية بالقطاع الخاص في ما يتعلق بتبادل المعارف، وتعزيز الممارسات الجيّدة، وإيجاد الحلول الابتكارية للمشاكل المتعلقة بالشراكات مع القطاع الخاص، بطرقٍ	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
	منها أن تسند لها مهام وبنود جدول أعمال مُحدَّدة تقدم تقارير عنها.		
	(6) إنشاء قاعدة بيانات مشتركة تتضمّن معلومات عن خصائص وأداء مُؤسَّسات الأعمال المنخرطة في شراكات مع الأمم المتحدة أو يحتمل أن تكون مهتمة بها، استناداً إلى المعلومات التي تقدمها المنظمات المشاركة طوعاً.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
	(10) تشجيع آلية من جهات مُتعدِّدة صاحبة مصلحة للمشاورات والبحث عن الحلول على الصعيد القُطْري، بقيادة المُنسِّق المقيم، تشارك فيها مُؤسَّسات الأعمال منذ البداية في تصميم الشراكات دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
JIU/REP/2017/9 **استعراض الآليات والسياسات التي تتناول تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة**	(1) رسم خريطة لأكثر الأحداث شيوعاً وتسجيل مخاطر الحالات التي تعرّض منظماتها لتضارب المصالح التنظيمية.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(2) استحداث نموذج إلزامي للإفصاح عن تضارب المصالح يوقّع عليها، إلى جانب الإعلان الذي يُدلي به عند تقلّد المنصب، جميع الموظفين وغيرهم من الأفراد الملتحقين بالمُؤسَّسة، سواء التحقوا بها لمدد قصيرة أو طويلة. وينبغي إعداد الاستمارة بمساعدة من وظيفة الأخلاقيات في المنظمة المَعنية ومع غيرها من الأقسام، حسب الاقتضاء وبالتشاور مع أي منتدى مقبل مشترك بين الوكالات.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
	(4) طرح شروط قانونية ملائمة في الاتفاقات التعاقدية مع موظفيها وغير موظفيها، حسب الاقتضاء، وإلزامهم بفترة التقييد المُحدَّدة لعملهم التي تمنعهم من الانخراط في أنشطة مُحدَّدة بوضوح بعد انتهاء الخدمة طوال تلك الفترة الزمنية.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(5) اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل: (أ) ضمان أن يستكمل جميع الموظفين بنجاح، بصرف النظر عن رتبهم، الدورة التدريبية الإلزامية الأولية والدورية في مجال الأخلاقيات وأن يحصلوا على الشهادات ذات الصلة؛	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ (أ)؛ نُفِّذت (ب) و(ج)

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
	و(ب) ربط الشهادات الخاصة بالتدريب الإلزامي في مجال الأخلاقيات بدورة تقييم الأداء السنوي للموظفين؛ و(ج) إدراج التدريب في مجال الأخلاقيات ضمن التدريب التوجيهي لغير الموظفين، بما في ذلك دورات لتجديد المعارف بعد الخدمة، حسب الاقتضاء.		
	(6) الرصد المنتظم لقضايا تضارب المصالح، بما في ذلك تحديث السياسات والأدوات والآليات الإدارية ذات الصلة.	الهيئة التشريعية	قيد التنفيذ
JIU/REP/2018/1 **استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة**	(2) التعاون معاً من أجل وضع برامج أكثر اتساقاً للتدريب الداخليّ لمنظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الإطار المرجعي للممارسات الجيّدة في برامج التدريب الداخلي.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
	(3) النظر في تحديث سياسات التدريب الداخلي الخاصة بها، مع مراعاة الإطار المعياري المقترح لوحدة التفتيش المشتركة للممارسات الجيدة في برامج التدريب الداخلي وتحديد النقاط المرجعية المراد تبسيطها في سياسات منظماتها.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
	(6) النظر في الموافقة على إنشاء صناديق استئمانية مُخصَّصة متعددة المانحين للتعهد بالتبرع لدعم خطط التدريب الداخلي، وأن يطلب إلى الرؤساء التنفيذيين أن يقدموا مقترحات لآليات ابتكارية مناسبة أخرى لتلقي المُساهمات، من دون ربطها بأية شروط في ما يخص معايير الاختيار.	الهيئة التشريعية	نُفِّذت
	(7) إنشاء آلية للتعاون بين الدوائر الإعلامية للمنظمات والممثلين الدائمين للدول الأعضاء لتيسير التواصل مع عواصمهم على أساس عالمي لاجتذاب المرشحين الشباب للتدرب الداخلي من مختلف الخلفيات التعليمية من جميع الكيانات التعليمية المعترف بها، استناداً إلى الدليل العالمي للتعليم العالي الذي نشرته اليونسكو.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
JIU/REP/2018/5 **فُرص تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري بتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات**	(4) الشروع في اختبار نموذج تقوم بموجبه وكالة واحدة بتقديم خدمات استضافة للآخرين.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(5) صياغة اقتراح لترتيبات الدعم الإداري المُوحَّدة على الصعيد القُطْري، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة 279/72.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(6) ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تعيد تركيز العمليات التجارية المشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جدول أعمال أكثر محدودية، مثل أماكن العمل المشتركة، وخدمات المرافق، والمشتريات. ينبغي أن يطلب من جميع الأفرقة إعداد دراسة جدوى في أماكن عمل مشتركة ووضع اتفاقات مشتركة وعقود خدمات طويلة الأجل.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(10) تشكيل مجلس خدمات مشترك لإعداد دراسة الجدوى والتصميم التشغيلي للخدمات العالمية المشتركة.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
JJIU/REP/2018/6 **تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها**	(1) وضع مشروع سياسة بشأن الدخول الميسّر للأشخاص ذوي الإعاقة إلى المؤتمرات والاجتماعات، فضلاً عن مبادئ توجيهية لتنفيذ السياسات، وبتقديمها إلى الهيئات التشريعية لكل منها، إذا كان تفعيل تلك السياسات يتطلب تأييداً من تلك الهيئات.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(2) بالنسبة إلى جميع المؤتمرات الرئيسية التي تُستضاف خارج أماكن عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ضمان تحديد شروط الدخول الميسّر للأشخاص ذوي الإعاقة تحديداً واضحاً في الاتفاقات الفردية المبرمة مع الكيان المضيف للمؤتمرات والاجتماعات المحددة.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(4) وضع إجراءات تشغيل موحدة في ما يتعلق بمسؤولياتها التنفيذية من أجل تحسين دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المؤتمرات والاجتماعات.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(5) إلزام منظمي الاجتماعات والمؤتمرات بالحرص على ما يلي: (أ) أن تكون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مدعومة بالكامل من خلال عمليات تسجيل ميسّرة للأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة؛ (ب) أن تُدرج في	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
	نماذج التسجيل الميسّرة بنوداً تسأل على وجه التحديد عن الاحتياجات من التسهيلات الخاصة؛ (ج) أن تُعمم المعلومات عن المرافق والخدمات الميسّرة على جميع المشاركين المحتملين من خلال مواقع إلكترونية ومذكرات إعلامية يسهل الوصول إليها؛ (د) أن تشمل الدراسات الاستقصائية التي تُنظم بعد الاجتماع أو المؤتمر عن مدى الرضا عن تنظيمه، دائماً أسئلة لتقييم مدى الرضا عن مرافق وخدمات التسهيلات الخاصة.		
	(8) صياغة أحكام للتأكد من احترام متطلبات الدخول الميسّر و/أو اشتراطها في السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشتريات، لتنظر فيها وتعتمدها سلطة اتخاذ القرار ذات الصلة.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(9) وضع وحدة تدريبية متخصصة إلزامية على نطاق المنظومة وتنفيذها من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج ذوي الإعاقة ودخولهم المُيسّر إلى الموظفين المشاركين بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة في خدمة المؤتمرات والاجتماعات.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(10) ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تدرج في جداول أعمالها استعراضاً للتقارير الدورية المقدمة إليها بشأن حالة الدخول الميسّر للأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق وخدمات المؤتمرات والاجتماعات، بما في ذلك حالة التقدم المحرز في إجراءات معالجة أوجه القصور في إتاحة الدخول الميسّر.	الهيئة التشريعية	نُفِّذت
JIU/REP/2018/7 **تعزيز متابعة بحوث السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030**	(6) وضع سياسة شاملة للمنظومة بشأن الاطلاع الحر على البيانات والبرمجيات الداعمة والتبادل البحثي في ما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.	الهيئة التشريعية	قيد النظر
	(7) استعراض مستوى مشاركة الباحثين من بلدان الجنوب واعتماد سياسات وأطر من شأنها أن تحفز بناء القدرات على مستوى جميع أبعاد وظائف البحوث المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك استيعاب البحوث على الصعيد الوطني.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
	(9) اتخاذ تدابير تكفل أن تكون التزامات التعاون بين الوكالات، بما في ذلك من خلال إنشاء منصة عالمية للمعارف المتعلقة بالبيانات وتيسير التبادل الأكاديمي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.	الهيئة التشريعية	نُفِّذت
	(12) تشجيع إقامة شراكات طويلة الأجل مع الأوساط الأكاديمية على كل من الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية، ووضع مبادئ توجيهية أساسية لهذه الشراكات.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت
JIU/REP/2019/3 **استعراض دمج الحدّ من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030**	(1) عرض خريطة لأوجه الترابط بين الولاية الأساسية للحد من مخاطر الكوارث والإبلاغ عن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث.	الهيئة التشريعية	قيد التنفيذ
	(3) التخطيط لتكريس قدرات من أجل تنفيذ أنشطة التنمية الواعية بالمخاطر، وإبلاغ المقر بالأنشطة المضطلع بها في الميدان، بما في ذلك عن طريق رصد مساهمتها في تنفيذ إطار سِنداي، مع مراعاة إطار الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
JIU/REP/2019/4 **استعراض إدارة التغيير في مؤسَّسات منظومة الأمم المتحدة**	(1) تضمين نُهُج وأساليب إدارة التغيير في إصلاحاتها التنظيمية وتقديم تقرير عن النتائج.	الهيئة التشريعية	قيد التنفيذ
	(2) وضع نُهج منظّمة وشاملة لإدارة التغيير في الإصلاحات التنظيمية الجارية والمقبلة والإبلاغ عنها.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(4) ضمان التخصيص الواضح لموارد مكرَّسة لإدارة التغيير، وقياس النتائج المتوخاة وتعقبها وتقييمها.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(5) إيلاء أهمية أكبر للدور الذي تؤديه وظائف إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية في إدارة التغيير التنظيمي، بما في ذلك تشجيع التغييرات في المواقف والسلوكيات الفردية، ووضع آليات تعزز هذه الأدوار، وتهيئة قنوات لعرض الرؤى والتعقيبات على جميع الموظفين.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(6) دعم مختبر الأمم المتحدة للمعارف والتغيير المؤسسي حتى يتمكن من الاضطلاع بدور أكبر في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذت

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصُّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
JIU/REP/2019/5 **إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة**	(1) ضمان اشتمال خطط استمرارية تصريف الأعمال على استراتيجيات وتدابير تروم التخفيفَ من خطر عدم وفاء مقدِّمي الخدمات السحابية بالخدمات التعاقدية.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ